

في الواجهة

بين 1985 و 2018:

قصة مرسوم لم يتغير أبطاله كثيراً

المرسوم بات من الماضي. رئيس المجلس يرى ان لا اصل لوجود المرسوم كونه باطلاً لعدم اقترانه بتوقيع وزير المال علي حسن خليل. قيادة الجيش عاقلة بين حقوق عسكريها وبين نزاعات سياسية غالباً ما دفعت اثمنها او أرغمت عليها. مرسوم الترقيات منذ مطلع السنة معلق هو الآخر. لا يوقعه وزير المال ما لم يُشطب منه الضباط المستفيدون من مرسوم الاقدمية، ما ألقى الغبن برفاقهم جراء خلاف نصفه سياسي والنصف الآخر دستوري. حفظت وزارة الدفاع وقيادة الجيش من خلال جدول القيد حقوق الجميع في الترقية. بيد ان لا مرسوم ترقيات حتى اشعار آخر ما لم يمهده الوزير المختص الذي هو وزير المال. بسبب ذلك جُذت مراسيم ترقيات ضباط الاسلاك والادارات العسكرية والامنية الاخرى كي تصدر دفعة واحدة.

على نحو كهذا تدور الدائرة اللبنانية في نفسها. في مرسوم 1985 كمنت مشكلة كرامي في انه يبصر فيه خلافاً ولا يختلف مع رئيس الجمهورية عليه، وهو تبعاً لصلاحياته الدستورية مارس الاختصاص الذي يتيح تصويب المشكلة. في المرسوم الحالي الازمة اكثر تعقيداً. توقيع وزير المال على المرسوم على نحو اقتراح رئيس المجلس لانتهاء المشكلة، يعني تخريس سابقة توقيع الوزير نفسه - اياً تكن طائفته - على كل مرسوم مماثل، انطوى على اعباء مالية ام لا، وتالياً تثبتت التوقيع الثالث. وهو ما يرفضه رئيس الجمهورية ان يعتبر المرسوم نافذاً، ولا حاجة الى نشره بعد اصداره، مع ان الفقرة الثالثة فيه تشير الى النشر للتبليغ، بذلك يرى ان لا موجب لاعادته الى وزارة المال لتوقيعه. هنا يفترق عنه برزي ايضاً ان يمسك بحجة اقوى عندما يسأل عن الاعمال العسكرية الباهرة التي حققتها دورة بكاملها في توقيت واحد كي كلها تنال اقدمية سنة. حجة كهذه يقاربها عون من جانب مختلف، هو انه ينصفهم من ظلم لحق بهم.

بالتأكيد باتت الحاجة الى حلين متلازمين: تذليل المشكلة بين الرئيسين على المرسوم اولاً، ثم الذهاب الى مجلس النواب على طريقة 1985، لاقرار قانون يمكن الضباط من الاستفادة من ترقياتهم وتعويضاتهم الجديدة المؤجلة، بعد ان يكون انقضى مزيد من الوقت، وكثير من التصعيد وعض الاصابع.

وصار وزير العدل - ولم يكن من أبطال النزاع حينذاك - رئيساً لمجلس النواب في قلب المشكلة الجديدة. غاب كرامي صاحب الحل، وخلفه في السرايا اليوم سعد الحريري غير قادر على التوفيق بين الرئيسين ميشال عون ونبيه برزي. وقتذاك - على وفرة الصلاحيات الدستورية بين يدي رئيس جمهورية ما قبل الطائف - وقعه الرئيس امين الجميل، الا ان رئيس الحكومة جمدته. اجترح الحل من داخل المؤسسة العسكرية، لا من بنات افكار السياسيين الذين تولوا اخراجه. الا ان الامر حتم - كما الآن وفي كل حين - امرار مزيد من الوقت لاكتشاف حل غير سحري.

في مشكلة مرسوم «دورة 1994»، المؤشكة على دخول اسبوعها الثالث، لا احد يملك حلاً، مع ان معظم من خبر - او اختبر - دوره عام 1985 يتذكر الحادثة ربما، وإن اختلفت المواقع ودخلت البلاد في دستور جديد.

رئيس الجمهورية يعتبر ان نفاذ

نقل اختصاصهم مناصفة الى سلاح المدركات والمدفعية، كي يتساووا مع رفاقهم المسيحيين. خمسة مسلمين ذهبوا الى المدفعية، وخمسة آخرون ذهبوا الى المدركات، فاستوى ميزان الاسلحة.

حتى ذلك الوقت، امر قائد الجيش العماد ميشال عون التلامذة بان يتنكبوا رتبة ملازم على اكتافهم دونما انتظار المرسوم المعلق، بغية الحفاظ على حقوقهم المعنوية والمادية. بينهم من ذهب للفور في دورات عسكرية الى فرنسا والولايات المتحدة على انه ملازم، بينما هو لا يزال تلميذ ضابط براتب تلميذ ضابط. كان تعذر عليهم تخرجه في المدرسة الحربية عام 1985 بسبب انقسام البلاد، وتوزع الجيش على شطري بيروت، فطلب منهم الذهاب الى مستودع المدرسة وتسلم سيوف التخرج منه.

انقضت اشهر قبل الوصول الى الحل الذي ارضى رئيس الحكومة، بعدما ابصر المساواة والتوازن في اختصاصات اسلحة الخريجين، فوقع مرسوم الترقية. اقتضى استكمال الحل انعقاد مجلس النواب بدعوة من الحسيني كي يقر قانوناً يجيز للملازمين السجود الحصول على تعويضاتهم ورتبتهم - التي علقوها سلفاً بقرار من قائدهم - منذ ايار السنة الفائتة، وتبعاً لذلك رواتبهم الجديدة.

بين 1985 والآن مسافة 33 سنة. اصبح قائد الجيش حينذاك رئيساً للجمهورية اليوم، والتلميذ الضابط قائداً للجيش،

الخلاص على مرسوم الاقدمية بين الرئيسين ميشال عون ونبيه برزي ليس اصله المشكلة. ولت يكون المشكلة الاخيرة بينهما. كذلك حل الخلاص لت يأتي سحرياً، بل تبعاً لواقع ان على الرجلين التعايش - وان الصعب - بينهما مقدار ما يستطيعان

نقولاً ناصيف

قد تكون مفارقة اكثر منها مصادفة. واقعة حدثت في ايار 1985 وجررت بضعة اشهر، قبل ان تسوى. مصادفة لأن بعض وقائعها متشابهة مع مشكلة مرسوم الاقدمية العالق اليوم بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب يقف بينهما رئيس الحكومة حائراً. اما المفارقة فإن بعض أبطال مشكلة 1985 هم انفسهم اليوم، الا ان بينهم من رحل: رئيس الحكومة رشيد كرامي، رئيس مجلس النواب حسين الحسيني، وزير العدل نبيه برزي، قائد الجيش العماد ميشال عون، التلميذ الضابط جوزف عون مختصراً مشكلة رفاق دورته.

في ايار 1985 امتنع كرامي عن توقيع مرسوم ترقية تلامذة ضباط المدرسة الحربية (دورة شهداء الجيش 83 - 85) الى رتبة ملازم بعدما لمس خلافاً وعدم توازن، ليس بين التلامذة الضباط المسيحيين والمسلمين، وانما في توزعهم على اختصاصاتهم العسكرية. لأنه حريص على 6 و6 مكرر، منذ ايام حكومته في عهد الرئيس فؤاد شهاب عام 1961، لاحظ كرامي ان اختصاصي المدركات والمدفعية لا يتساوى فيهما عدد التلامذة الضباط المسيحيين والمسلمين، فجمد مرسوم ترقية التلامذة الضباط في الدورة تلك الى رتبة ملازم مع تعويضاتها المالية - وكان في عدادهم التلميذ الضابط جوزف عون قائد الجيش الآن - ولم يوقعه، الى ان تسنى العتور على مخرج بعد اشهر.

اوجب هذا المخرج ان يعمد عشرة تلامذة ضباط مسلمين في سلاح المشاة الى

اتفاق انتخابي

علمت «الأخبار» أن مجموعات من «المجتمع المدني» عقدت اجتماعاً أمس سعياً إلى الاتفاق على تحالف لخوض الانتخابات النيابية المقبلة. وضمّ الاجتماع ممثلين عن مجموعات «طلعت ريحتكن» و«بدنا نحاسب» و«جمعية بيئية وحزب الخضر» و7 أعضاء من «بيروت مدنيته»، إضافة إلى القيادي السابق في التيار الوطني الحر زياد عيسى. وتم الاتفاق على خوض الانتخابات تحت مظلة واحدة في كافة المناطق، من دون الاتفاق بالضرورة على خوضها في لوائح موحدة. وسيُعقد مؤتمر لإعلان الاتفاق يوم 13 كانون الثاني الجاري. كذلك علمت «الأخبار» أن حملة «بدنا نحاسب» قررت ترشيح أحد مؤسسيها، هاني فياض، لخوض الانتخابات عن المقعد الدرزي في دائرة بيروت الثانية، معلماً أن الحملة قررت ترشيح أعضاء منها في 8 دوائر.

(الأخبار)

لكي لا يكون قرار الدولة عند شخص واحد» لم تهضمه بعهدا. فقد نقل زوار القصر عن الرئيس عون والمحيطين به «استياءهم الواضح»، معتبرين أنه «تهديد غير مقبول». حتى إن بعضهم حاول الاستفسار عما إذا كان الرئيس بري يحضر لتحرركات في الشارع من شأنها أن تخضع البلاد.

كلام برزي استنفر التيار الوطني الحر، حيث تكفل عدد من شخصياته بالتلميح إلى وزارة المال لكونها ليست مخصصة لأي طرف، على اعتبار أن رئيس المجلس يسعى إلى تكريس عُرف في هذا السياق، معتبرين أنه بمصاف الانقلاب على الطائف وروحيته وضرب الميثاق. وقد سال النائب السابق سليم عون: «أين هو عدم الميثاقية بعدم توقيع وزير المالية؟ وإذا كان الهدف تكريس وزارة المال للشعبة، فهذا لا يتماشى مع الطائف، فبعد الطائف معظم الوزراء لم يكونوا من الشبيعة». فيما ربط النائب ألان عون في حديث تلفزيوني مسألة توقيع وزير المال بمسألة صلاحيات رئيس الجمهورية، ما يعيد البحث بالطائف والصيغة السياسية في البلد.

(الأخبار)

تذليل المشكلة على المرسوم اولاً، ثم الذهاب الى مجلس النواب (هيلم الموسوي)



معطى آخر ومهم، ورد في تقرير معاريف أمس، يرتبط أيضاً بميزان الردع المتبادل ويمنع تفعيل العدو قدراته على الساحة اللبنانية، يفيد بان ليبرمان وقيادة الجيش الإسرائيلي غير مقتنعين بقدرات ذراع البر الموجودة لديهم. يرد في الصحيفة أن «وزير الأمن غير مقتنع، كما قيادة الجيش، بان ذراع البر جاهزة فعلاً لمواجهة التحديات الماثلة أمامه، إذا فتح الشر في الجبهة الشمالية. ما ينتظرنا في الشمال سيكون مغايراً كلياً. لن يكون نصر الله وحده هناك في المعركة، بل إلى جانبه قوات (الرئيس السوري بشار) الأسد، وكذلك قوات الحرس الثوري والفصائل المرتبطة به،

وهي استراتيجية بناء للقوة وتفعيلها، مبنية على الخشية من نتائج المخاطرة بالطائرات الهجومية وإمكان إسقاطها وسقوط طياريتها في الأسر. بحسب ليبرمان، يمكن إسرائيل أن تهرب من الردارات الموجودة لدى أصدقائنا وأعدائنا، عبر القدرة الصاروخية، التي حان الوقت لأن تستفيد منها. على هذه الخلفية، أي تقليص الاعتماد على سلاح الجو والابتعاد عن المخاطرة، أصدر ليبرمان تعليماته الأسبوع الماضي، بتأمين أول رزمة تمويل لشراء الصواريخ الدقيقة، وهي ستخصص لعمليات الدائرة الأولى المحيطة بإسرائيل، وفي مقدمتها الساحات اللبنانية والسورية.

حسن نصر الله، عن وجود أو عدم وجود منظومة دفاع جوي ضد سلاح الجو الإسرائيلي. الجواب كان صمماً وابتساماً، أي إن نصر الله لم يحد عن استراتيجية الغموض والضبابية حول قدرات المقاومة. لكن الإجابة عن أسئلة كليب، قد تكون صدرت أمس عن إسرائيل نفسها. وهي إجابة قد تكون أيضاً معطى رئيسياً، إضافة إلى القدرة التدميرية للمقاومة، التي تمنع بدورها إسرائيل من المبادرة إلى الحروب.

صحيفة معاريف كشفت، أمس، عن اتجاه تبلور في الجيش الإسرائيلي أخيراً، يدعو إلى تعزيز القدرة الصاروخية على حساب سلاح الجو،

التي تملأ المنطقة». هي إذاً، ومما بات بالإمكان إدراكه والحديث عنه، أربعة عوامل مؤثرة واردة ضمن عوامل أخرى، ستكون حاضرة على طاولة القرار في تل أبيب، وهي كذلك، لدى طرح الخيارات المتطرفة تجاه الساحة اللبنانية: القوة التدميرية لحزب الله؛ يضاف إليها منظومات دفاع جوي؛ وحرب متعددة الجهات؛ وعدم جاهزية ذراع البر الإسرائيلية لخوض الحروب. ولا إضافة هنا، كخاتمة، على استنتاجات صحيفة معاريف أمس: «مع كل الاحترام للجميع، من دون أي مناورة برية لجنود على الأرض، لا يمكن الانتصار في الحروب».

ليبرمان يطلب من جيش العدو الاعتماد على الصواريخ بدل سلاح الجو

من مركبات قوة ردع المقاومة. قبل أيام سأل الزميل سامي كليب على قناة الميادين، الأمين العام لحزب الله السيد